

يأولاً: عنوان البحث المقترح

حوكمة المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية دراسة نظامية تطبيقية

ثانياً: مقدمة البحث

تعد المنظمات غير الربحية أحد الركائز الأساسية في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز التكافل ورفع جودة الحياة في المجتمعات المعاصرة، وقد حظي هذا القطاع في المملكة العربية السعودية باهتمام متزايد في ضوء مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠ التي أولت القطاع غير الربحي عناية خاصة من حيث التنظيم والتمكين ورفع كفاءة الأداء. ومع هذا التوسع في حجم الدور المنوط بالمنظمات غير الربحية برزت الحاجة الملحة إلى تبني أطر واضحة للحوكمة بما يضمن سلامة الإدارة وترشيد استخدام الموارد وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة وحماية مصالح المستفيدين والمانحين وسائر أصحاب المصلحة. ورغم صدور عدد من الأنظمة واللوائح المنظمة للقطاع غير الربحي في المملكة إلا أن واقع التطبيق العملي لمبادئ الحوكمة في كثير من المنظمات غير الربحية لا يزال محل تساؤل من حيث مستوى الالتزام ووضوح الأدوار وتفعيل آليات الرقابة والشفافية الأمر الذي ينعكس على كفاءة الأداء وموثوقية هذا القطاع، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على الإطار النظامي لحوكمة المنظمات غير الربحية في المملكة وقياس مدى فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة في الواقع العملي مع بيان أبرز التحديات واقتراح آليات عملية لتعزيز الحوكمة في هذا القطاع.

ثالثاً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن الإطار النظامي المنظم للمنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية، وإن تضمن عدداً من الأحكام ذات الصلة بالحوكمة والشفافية والرقابة، إلا أن مستوى تفعيل هذه الأحكام وتطبيق مبادئ الحوكمة في الواقع العملي يختلف من منظمة إلى أخرى، كما أن بعض الممارسات تكشف عن وجود قصور في وضوح الهياكل الحوكمية أو تفعيل مجالس الإدارة أو الإفصاح عن المعلومات أو إدارة المخاطر. وبناءً عليه تتمثل مشكلة البحث في التساؤل عن مدى فعالية تطبيق مبادئ حوكمة

المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية في ضوء الأطر النظامية والتنظيمية القائمة، وما أوجه القصور والتحديات التي تواجه هذا التطبيق، وكيف يمكن تعزيز حوكمة هذا القطاع بما يرفع من كفاءة أدائه وشفافيته.

رابعاً: أسئلة البحث

ينطلق هذا البحث من سؤال رئيس هو: ما مدى فعالية تطبيق مبادئ حوكمة المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية في ضوء الأطر النظامية والتنظيمية الحاكمة لهذا القطاع؟

:ويتفرع عنه عدد من الأسئلة الفرعية، من أهمها

ما الإطار النظري لمفهوم الحوكمة ومبادئها، وكيف يختلف تطبيق الحوكمة في المنظمات غير الربحية عن غيرها من المنظمات؟

ما أهم النصوص النظامية والتنظيمية في المملكة العربية السعودية المتعلقة بحوكمة المنظمات غير الربحية؟

ما مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة مثل الشفافية والمساءلة والعدالة وإدارة المخاطر والإفصاح في عينة من المنظمات غير الربحية؟

ما أبرز التحديات والمعوقات القانونية والإدارية والتنظيمية والبشرية التي تواجه المنظمات غير الربحية في تطبيق الحوكمة؟

ما الآليات والتصورات المقترحة لتعزيز حوكمة المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية؟

خامساً: أهداف البحث

يهدف هذا البحث بوجه عام إلى تقييم واقع حوكمة المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية، وبيان مدى فعالية تطبيق مبادئ الحوكمة، واقتراح آليات عملية لتعزيزها. ويتفرع عن هذا الهدف العام

:عدد من الأهداف التفصيلية، من أبرزها

توضيح الإطار المفاهيمي لمبادئ الحوكمة وبيان خصوصية تطبيقها في المنظمات غير الربحية
حصر وبيان أهم الأحكام النظامية والتنظيمية ذات الصلة بحوكمة المنظمات غير الربحية في المملكة
العربية السعودية.

قياس مستوى الالتزام بمبادئ الحوكمة في عينة مختارة من المنظمات غير الربحية
الكشف عن أهم التحديات القانونية والتنظيمية والإدارية والبشرية التي تعوق التطبيق الفعال للحوكمة في
هذا القطاع.

تقديم مقترحات وتوصيات عملية تسهم في تطوير منظومة حوكمة المنظمات غير الربحية ورفع مستوى
الشفافية والمسؤولية فيها.

سادساً: أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من جوانب عدة؛ فمن الناحية العلمية يسهم في إثراء الأدبيات العربية في مجال
حوكمة المنظمات غير الربحية من خلال تناول الإطار النظامي والعملي للحوكمة في المملكة العربية
السعودية، وربط مبادئ الحوكمة العامة بطبيعة وخصوصية القطاع غير الربحي، بما يفتح المجال أمام
دراسات لاحقة أكثر تخصصاً في مجالات فرعية مثل حوكمة الجمعيات الصحية أو التعليمية أو غيرها.
ومن الناحية العملية يمكن أن تفيد النتائج والتوصيات المتوقعة من هذه الدراسة صناع القرار في القطاع
غير الربحي، ومجالس إدارات المنظمات غير الربحية وإداراتها التنفيذية، في فهم متطلبات الحوكمة
وتطوير الأنظمة واللوائح الداخلية والآليات الرقابية، مما يسهم في تعزيز كفاءة الأداء، وزيادة مستوى
الشفافية والإفصاح، ورفع درجة الثقة لدى المانحين والمستفيدين والجهات الرقابية على حد سواء.

سابعاً: حدود البحث

يقتصر هذا البحث موضوعياً على دراسة حوكمة المنظمات غير الربحية، ولا يتناول بالتفصيل حوكمة
الشركات الربحية أو الهيئات الحكومية إلا في إطار المقارنة أو الاستئناس عند الحاجة. ومكانياً يركّز على

المنظمات غير الربحية العاملة داخل المملكة العربية السعودية، مع إمكانية تضيق النطاق في الجانب الميداني على منطقة معينة بحسب ما تسمح به ظروف الباحث. وزمانياً يتناول واقع حوكمة المنظمات غير الربحية في فترة زمنية معاصرة تحددها خطة الدراسة، مثل السنوات الأخيرة التي شهدت تطوراً في التنظيمات الخاصة بالقطاع غير الربحي. وبشراً يقتصر الجانب الميداني - إن وُجد - على عينة من المنظمات غير الربحية والعاملين فيها، مثل أعضاء مجالس الإدارة والقيادات التنفيذية والمسؤولين عن الحوكمة والرقابة والامتثال.

ثامناً: منهج البحث وأدواته

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع المادة العلمية من المصادر النظامية والفقهية والدراسات السابقة والتقارير ذات الصلة، ثم وصفها وتحليلها للوصول إلى نتائج علمية. كما يمكن أن يستعين البحث بالمنهج الميداني في جزء تطبيقي، عن طريق تصميم استبانة أو إجراء مقابلات مع عينة من المنظمات غير الربحية لقياس مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في الواقع العملي. وتتمثل أدوات جمع البيانات في المصادر الثانوية، وفي مقدماتها الأنظمة واللوائح والتنظيمات المتعلقة بالقطاع غير الربحي والحوكمة، والمراجع العلمية والدراسات السابقة والتقارير الرسمية، والمصادر الأولية مثل الاستبانات أو المقابلات الموجهة إلى عينة من العاملين في المنظمات غير الربحية إذا تم اعتماد الجزء الميداني في الخطة البحثية.

تاسعاً: خطة الدراسة (الفصول)

تنظم هذه الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول رئيسة تليها خاتمة. يتناول التمهيد التعريف بالمنظمات غير الربحية وبيان نشأتها وتطورها ودورها في المملكة العربية السعودية تمهيداً للحديث عن حوكمتها. ويتناول الفصل الأول الإطار النظري لمفهوم الحوكمة في المنظمات غير الربحية من حيث مفهوم الحوكمة ومبادئها الأساسية وتطورها التاريخي، مع بيان خصوصية تطبيق الحوكمة في المنظمات غير الربحية مقارنة بغيرها، وبيان أهداف حوكمة هذا القطاع وآثار ضعفها على الأداء والموثوقية. بينما يعنى الفصل

الثاني بالإطار النظامي والتنظيمي لحوكمة المنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية من خلال عرض وتحليل أهم الأنظمة واللوائح والتنظيمات التي تحكم القطاع غير الربحي، مع التركيز على الأحكام المتعلقة بمبادئ الحوكمة من شفافية ومساءلة وعدالة وإدارة للمخاطر وإفصاح، إضافة إلى استعراض بعض المعايير أو الممارسات الدولية ذات الصلة، ومناقشة مدى كفاية الإطار النظامي القائم. ويتناول الفصل الثالث واقع تطبيق حوكمة المنظمات غير الربحية والتحديات والآليات المقترحة، حيث يتم عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية حول مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في عينة من المنظمات غير الربحية - إن وُجدت - مع بيان أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه هذه المنظمات، ثم اقتراح عدد من الآليات والتوصيات العملية التي من شأنها تعزيز الحوكمة ورفع كفاءة الأداء والشفافية في هذا القطاع. وتُختتم الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصل إليها البحث وأبرز التوصيات العملية والنظامية، مع الإشارة إلى الموضوعات التي يمكن أن تكون مجالاً لدراسات مستقبلية